الأمم المتحدة

A/56/7/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
4 March 2002
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقديرات متصلة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في ثلاثة تقارير قدمها الأمين العام بشأن التقديرات المتصلة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن (A/C.5/56/25 و Add.1 و 2)، تتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لسبع عشرة بعثة سياسية خاصة. وفيما يتعلق بالبعثات الخمس عشرة التي تناولتها الوثيقة A/C.5/56/25، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحميل مبلغ ٨ ملايين دولار على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لتغطية الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، ريثما تُجري اللجنة استعراضا مفصلا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وتقوم الجمعية العامة باتخاذ ما يلي ذلك من إجراءات (انظر A/56/7/Add.5 الفقرتان ٥ و ٧). وبالنسبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (A/C.5/56/25/Add.1)، أوصت اللجنة بالموافقة على مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ١ دولار ريثما يتم إجراء الاستعراض في اللجنة واتخاذ إجراء من قبل الجمعية العامة على غرار ما أشير إليه أعلاه (انظر A/56/7/Add.6، الفقرة ١١). وبالنسبة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (A/C.5/56/25/Add.2)، أوصت اللجنة بالموافقة على مبلغ تقديري قيمته ٤٠٠ ٤١٣ ١ دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (انظر A/56/7/Add.7، الفقرة ٧). وقد اعتمدت الجمعية العامة في

070302 070302 02-27150 (A)
0227150

قرارها ٥٦/٢٥٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المبالغ التي أوصت بها اللجنة الاستشارية.

٢ - ووفقا للتوصية المشمولة بالفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/56/7/Add.5)، أجرت اللجنة استعراضا مفصلا لمسألة النفقات الواردة في تقارير الأمين العام عن التقديرات المتصلة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن (A/C.5/56/25 و Add.1 و 2)، من أجل تحميلها على حساب الاعتماد البالغ ٧٠٠ ٣٣٨ ٩٨ دولار المخصص للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وكان معروضا على اللجنة أيضا الاحتياجات المقترحة من موارد لبعثتين إضافيتين (A/C.5/56/25/Add.3). وأثناء قيامها بهذا الاستعراض التقت اللجنة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثلين آخرين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية. ويتضمن المرفق الأول من هذه الوثيقة البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام أثناء الاجتماع.

٣ - وتضمنت تقارير الأمين العام (A/C.5/56/25 و Add.1-3) تقديرات تتعلق بتسع عشرة بعثة سياسية خاصة أذن بها مجلس الأمن بتكلفة إجمالية قيمتها ٥٠٠ ٤٨٥ ٤١ دولار. وبطلب من اللجنة الاستشارية قدمت إلى اللجنة تقديرات مستكملة للنفقات التي سيجري تحميلها على اعتماد البعثات السياسية الخاصة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بما فيها البعثات التي أذن بها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وقيمتها الإجمالية ٤٠٠ ٠٣٥ ٦٤ دولار (انظر المرفق الثاني).

ثانيا - اعتبارات عامة

٤ - أفيدت اللجنة الاستشارية بأن ملاك الموظفين المقترح للبعثات السياسية الخاصة يصل إلى ٤١٦ موظفا للبعثات التي أذن بها مجلس الأمن، و ٣٦٠ موظفا للبعثات التي أذنت بها الجمعية العامة بمجموع ٧٧٦ موظفا. وبالنظر إلى ضرورة القيام على وجه السرعة بملء الشواغر في بعثات تستغرق عادة فترات زمنية قصيرة، استفسرت اللجنة عن الإجراءات المتبعة في استقدام الموظفين إلى هذه البعثات، وأفيدت بأن الإجراءات المبسطة المستخدمة في بعثات حفظ السلام تطبق أيضا على البعثات السياسية الخاصة.

٥ - وناقشت اللجنة الاستشارية توقيت تقديم تقديرات البعثات السياسية الخاصة. وقد سبق للجنة أن أشارت في تقريرها المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في معرض نظرها في هذه التقديرات خلال الشهر المذكور (انظر A/56/7/Add.5، الفقرة ٤) أن مسألة

التوقيت تشعرها بالقلق. واستجابة لاستفسارات اللجنة، أفيدت بأن ثلاث بعثات من جملة البعثات التي قدمت تقديرات بشأنها في كانون الأول/ديسمبر، أُنشئت بعد أن فُرغ من تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى اللجنة في نيسان/أبريل، وهذه البعثات هي مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. **وتعتقد اللجنة الاستشارية في ضرورة قيام تعاون وثيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية من أجل تسهيل تقديم التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في وقت مبكر من دورات اللجنة ودورات الجمعية العامة.**

٦ - وترى اللجنة أن أسلوب عرض تقرير التقديرات المنقحة المتصلة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن يحتاج إلى بعض التحسينات. فلا بد أن تعطي المقدمة شرحا أشمل لطبيعة البعثات والولايات المنوطة بها، وأن تقدم ما أمكن بيانا ببرامج أنشطتها. وتلاحظ اللجنة أن مجلس الأمن يحصل على تفاصيل هذه البعثات، غير أن ذلك يجب ألا يحول دون تقديم تبريرات كاملة للاحتياجات في الوثائق التي تقدم إلى الجمعية العامة. وتطلب اللجنة أيضا مراعاة أن تتضمن التقارير التي تقدم في المستقبل معلومات كافية عن مسألة الأداء. وتشدد اللجنة في الوقت ذاته على ضرورة أن تكون التقارير التي تقدم مستقبلا مقتضبة وألا يتجاوز حجمها بأي حال الوثيقة المعروضة على اللجنة في الوقت الحاضر.

٧ - وأجرت اللجنة الاستشارية مناقشة عامة مع ممثلي الأمين العام بشأن عدد من القضايا المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة. وشرح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مختلف جوانب هذه البعثات التي تتراوح بين بعثات للمساعي الحميدة يرأسها ممثلون أقدم للأمين العام دون أن يكون لها وجود دائم في الميدان، وبعثات ميدانية يقودها ممثلون للأمين العام/رؤساء بعثات تناط بها مهام لرصد/مراقبة عمليات السلام وأنشطة بناء السلام، وهيئات لرصد تنفيذ الجزاءات موجودة بالمقر. وقدم وكيل الأمين العام بعض التفصيلات لمفهوم بعثات دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي يوجد منها في الوقت الحاضر أربعة مكاتب في ليبريا، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وطاجيكستان (انظر المرفق الأول).

٨ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن كون الجزء الأكبر من الموارد المطلوبة للبعثات يتصل بالدعم الإداري والسوقي. وردا على ذلك، أفيدت بأن عمل مكاتب دعم بناء السلام لا يقصد منه أن يكون تنفيذيا؛ إنما يجري التركيز فيه على مسائل الدعوة، بما في ذلك تقديم

التوجيه السياسي؛ والقيام بتطوير استراتيجية لبناء السلام بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة وسائر الشركاء في منظومة الأمم المتحدة؛ وتقديم الدعم للحكومة المنتخبة حديثا في إدارة الأزمات السياسية والأمنية التي تواجهها؛ وتسهيل إجراء الحوار بين المؤسسات المالية الدولية والحكومة؛ وتعزيز أجواء حسن الجوار في التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٩ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أن نسبة موظفي الدعم/السوقيات إلى الموظفين الفنيين عالية في بعض هذه البعثات. **وأوصت بإيلاء الاهتمام للاعتماد بقدر أكبر على المصادر الخارجية فيما يتعلق بتكاليف الدعم عندما يكون ذلك ممكنا واقتصاديا. ودعت إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف الفاعلين في الميدان من أجل زيادة الاستفادة من موارد الدعم إلى الحد الأمثل.**

١٠ - وشددت اللجنة على مقترحات الأمين العام بضرورة أن يكون إنشاء البعثات الجديدة مقترنا بتحليل يفيد بما إذا كان إنشاء البعثة هو أفضل الحلول المتاحة في ظل الظروف القائمة. وأنه قد يكون من الضروري الاعتماد على العمل الذي يضطلع به المقر أو الأعمال التي يضطلع بها آخرون في إطار منظومة الأمم المتحدة ريثما يأزف الوقت المناسب لإنشاء البعثة. وحذرت اللجنة من مخاطر إنشاء مكاتب ضعيفة التمويل وقليلة الموظفين وتحميلها بأعباء كثيرة مما يؤدي بالتالي إلى الحد من فعاليتها. ورأت اللجنة أيضا أنه من الضروري قبل إنشاء البعثة البت فيما إذا كان من الممكن الاضطلاع بالمهام المطلوبة من خلال مكاتب أو فاعلين آخرين موجودين بالمنطقة. وأكدت ضرورة أن يجري توضيح الدور الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام أو تضطلع به البعثات السياسية الخاصة بطريقة تضمن تكاملهما وعدم ازدواجية المهام المناطة بهما.

١١ - وقد سبق للجنة الخاصة أن أعربت عن قلقها لأن بعض البعثات السياسية الخاصة ربما بدت مزدوجة مع بعضها الآخر. وأشارت تحديدا إلى تعدد المستشارين والمبعوثين والمكاتب التي تتناول القضايا الأفريقية. ولا تشكك اللجنة من جانبها في مدى الحاجة إلى أي من الجهات المشار إليها أعلاه، أو تقترح التخلص منها. فاللجنة تسلم باتساع القارة الأفريقية وبأنها مليئة بقضايا معقدة تستعصي عادة على الحل وتحتاج إلى نُهج متعددة الجوانب. ولذلك لا بد من بذل الجهود التي تضمن إلى الحد الأقصى الممكن تكامل الأعمال والأهداف التي تبتغيها مختلف الأنشطة ذات الصلة.

١٢ - ورحبت اللجنة الاستشارية بتصريح وكيل الأمين العام بأن إدارة الشؤون السياسية تتناول بحذر موضوع إنشاء ومواصلة أعمال مكاتب بناء السلام. وبالنسبة لمعايير إنشاء هذه

المكاتب، صرح وكيل الأمين العام ''بأنها تُنشأ عندما توجد حاجة واضحة لمشاركة دولية مستمرة في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في تعزيز السلام، وتُلغى بمجرد توافر الأحوال العادية الدنيا'' (انظر المرفق الأول). وفي هذا الصدد، زودت اللجنة بتقرير بعثة المراجعة المشتركة بشأن مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدمت البعثة عددا من الدروس المستفادة ومن التوصيات تشمل ما يلي:

(أ) ضرورة وضع استراتيجية لبناء السلام؛

(ب) وضع حد أدنى من الشروط المسبقة اللازمة لنجاح مكاتب بناء السلام؛

(ج) الحاجة إلى وجود فهم واضح من جانب جميع أصحاب المصلحة للمهام الأساسية التي تنطوي عليها ولاية بناء السلام؛

(د) أهمية التحديد الصريح للمسؤوليات والوظائف بين مكتب بناء السلام وبقية عناصر الفريق القطري؛

(هـ) الحاجة إلى توفير العدد الكافي من الموظفين والموارد المالية من الميزانية العادية؛

(و) أهمية الترشيد وتكييف أدوات التخطيط والبرمجة القائمة؛

(ز) تحسين العلاقات بين ممثل الأمين العام والمنسق المقيم؛

(ح) وضع المؤشرات التي يجري بموجبها سحب مكتب بناء السلام في نهاية الأمر.

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ثانيا - ٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/7)، التي طلبت فيها توضيحا لدور إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإدارية، في إدارة أموال البعثات السياسية الخاصة. وترى اللجنة أنه في الإمكان تحسين التنسيق بين هذه الإدارات.

ثالثا – تعليقات إيضاحية بشأن أربع بعثات محددة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو

١٤ – تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥–٣٠ في الوثيقة A/C.5/56/25 أن سلطات غينيا – بيساو أثنت على عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، وأنها ''طلبت تمديد ولايته حتى الانتخابات الرئاسية والتشريعية التالية''. والمبلغ التقديري اللازم لسنة واحدة تمتد من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ هو ٣٠٠ ٩٨٣ ٢ دولار، بالمقارنة مع مخصصات فترة السنتين الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ البالغة ٤٠٠ ٢١٩ ٥ دولار. بيد أن المعلومات الواردة في الفرع ثانيا – واو، والمرفق السادس من التقرير، لا توضح تماما ولاية البعثة أو التكاليف المتصلة بها، كما لا توجد أية إشارة إلى دور الشركاء الآخرين في دعم بناء السلام. ولم يُقدم أي إيضاح لمهمة ١٥ من الموظفين الدوليين و ١٣ من موظفي الرتبة المحلية. ولم تُذكر في المرفق السادس، الفرع رابعا – ألف، أية برامج. ولاحظت اللجنة أنه لا يتوافر للبعثة إلا مستشار شرطي مدني واحد واثنان من المستشارين العسكريين. وهكذا فإن جُل موارد البعثة يتصل بالدعم الإداري.

١٥ – ولا تشك اللجنة الاستشارية في الحاجة إلى البعثة؛ لكنها تؤكد الحاجة إلى وجود قدر أكبر من الوضوح فيما يتعلق بالمطلوب من البعثة أداؤه على ضوء الموارد المقترحة. وترى اللجنة أن هذه البعثة واحدة من البعثات التي ينبغي أن يُنظر في إمكانية تدبير تكاليف الدعم اللازمة لها من مصادر خارجية.

باء – مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٦ – حسبما ذُكر في الفقرة ٥–٣٣ من الوثيقة A/C.5/56/25، أنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويبين المرفق السابع – ألف من التقرير مجموع الاحتياجات التقديرية للمكتب لعام ٢٠٠٢ وهي تبلغ ٥٠٠ ٦٢٨ ٤ دولار، بالمقارنة مع مخصصات الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، التي بلغت ٢٠٠ ١٩٦ ٦ دولار. ويضم ملاك الموظفين المقترح ٢٤ موظفا دوليا و ٣٢ موظفا في الرتبة المحلية، بإجمالي ٥٦ موظفا وهو يمثل زيادة بمقدار ١٤ موظفا عن فترة الولاية السابقة.

١٧ – وترى اللجنة الاستشارية ضرورة أن يتضمن التقرير بيانا واضحا للولاية المحددة للبعثة على النحو الذي أذن به مجلس الأمن. كما تلاحظ أن جُل الموارد المطلوبة لهذه البعثة

يتصل أيضا بالدعم الإداري والسوقي. فالتقديرات المتعلقة بالبرامج الفنية، على نحو ما ذُكر في الفقرات ٢٠ إلى ٢٥ من المرفق السابع – باء من التقرير، لا تزيد إجمالا على ٣٠٠ ٤٦٣ دولار. في حين تبلغ تقديرات برنامج حقوق الإنسان ٥٠٠ ٢١٣ دولار وتشمل أنشطة تتصل ببناء المؤسسات، ودعم المجتمع المدني، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها. وتلاحظ اللجنة أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يضطلع أيضا بهذه البرامج.

١٨ – **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبالغ التقديرية المتعلقة بالمكتب لا تتضمن تحديدا واضحا للأهداف، أو خطة عمل، أو أية إشارة إلى دور الشركاء الآخرين العاملين في المنطقة.**

جيم – مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

١٩ – أوصت البعثة المتعددة الاختصاصات المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى ١١ بلدا في غرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠١ بإنشاء مكتب دون إقليمي (انظر الوثيقة S/2001/434). وأشار الأمين العام في رسالتيه المؤرختين ٢٥ حزيران/يونيه و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1128)، إلى عزمه إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وأعرب رئيس مجلس الأمن للأمين العام في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1129) عن ترحيب مجلس الأمن بما اعتزمه الأمين العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أُنشئ مكتب الأمين العام لغرب أفريقيا.

٢٠ – وكما هو مبين في المرفق الرابع – ألف من الوثيقة A/C.5/56/25، تصل المبالغ التقديرية اللازمة للمكتب من أجل الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى إجمالي قدره ٧٠٠ ٠٤٣ ٤ دولار، وتشمل اعتمادات من أجل ٨ وظائف لموظفين دوليين، بما في ذلك وظيفة في رتبة وكيل أمين عام من أجل الممثل الخاص، فضلا عن ١١ وظيفة في الرتبة المحلية. كما رُصد اعتماد لخدمات خبيرين من أجل تنظيم حلقات عمل وإعداد تقارير عن مسائل موضوعية. وتلاحظ اللجنة أن تكاليف التشغيل تبلغ ٣٠٠ ٩٨٣ دولار، وأنه من أصل ١٩ وظيفة مقترحة، لا توجد سوى ٥ وظائف في الفئة الفنية (عدا عن وظيفة وكيل الأمين العام) تتصل بمهام موضوعية.

٢١ – وخلال الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع ممثلي الأمين العام، أُحيطت علما بولاية المكتب وأهدافه (انظر المرفق الأول). وتلاحظ اللجنة أنه لم يُقدم في التقرير سوى الحد الأدنى من المعلومات عن دور البعثة وأنشطتها، وأنه عدا عن ألقاب الوظائف النوعية، فإن ما قُدم من معلومات بشأن الأنشطة المطلوبة في المرفق الرابع – باء، التي يتعين على الموظفين

الاضطلاع بها، جد ضئيلة. وترى اللجنة أنه ينبغي أن تتضمن التقارير التي تقدم في المستقبل مثل هذه المعلومات.

دال – مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان

٢٢ – أُنشئ مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكان الأمين العام قد اقترح في رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/218)، إنشاء البعثة لمدة محدودة لتحقيق أهداف بناء ودعم السلام بعد انتهاء الصراع. وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/519) أن أعضاء المجلس أحاطوا علما مع التقدير برسالته. وكما ذُكر في الفقرة ٥٠٦١ من الوثيقة A/C.5/56/25، أحاط الأمين العام مجلس الأمن علما في رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/445) بالدور الإيجابي الذي يقوم به المكتب وأعرب عن نيته مواصلة أنشطة المكتب لفترة أخرى مدتها سنة واحدة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. **بيد أنه لم تُقدم أية معلومات عن سبب تمديد البعثة وعما ستُنجزه في عام واحد، أو بيان العمل المتبقي الذي يتعين إنجازه. وسوف يتعين تضمين هذه المعلومات في التقارير التي تقدم في المستقبل.** وعلاوة على ذلك، لا يتضمن الفرع الثاني – لام والمرفق الثاني عشر من التقرير سوى معلومات دنيا عن الولايات والأهداف والبرامج والنتائج.

رابعا – نتائج وتوصيات

٢٣ – كان تبادل وجهات النظر بين اللجنة الاستشارية ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية والممثلين الآخرين مفيدا وثريا. وتعرب اللجنة عن عزمها على إبقاء المسألة قيد الاستعراض والقيام، في هذا السياق، بعقد اجتماعات دورية مماثلة.

٢٤ – وتوصي اللجنة الاستشارية، واضعة في اعتبارها ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات المذكورة أعلاه، بالموافقة على نفقات بمبلغ ٥٠٠ ٤٥٢ ٤١ دولار، شاملة مبلغ ٤٠٠ ١١٣ ١١ دولار الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٥، من أجل البعثات السياسية الخاصة التسع عشرة المذكورة في تقارير الأمين العام (A/C.5/56/25 و Add.1-3) وتحميلها على حساب اعتماد البعثات السياسية الخاصة المطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية
أمام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

عـام

تختلف البعثات التي تتولاها إدارة الشؤون السياسية اختلافا بيِّنا في الولايات المنوطة بها وحجمها والفترة الزمنية التي تستغرقها. ويتراوح تصنيفها بين بعثات تركِّز على المساعي الحميدة ويقودها ممثلون أقدم للأمين العام دون أن يكون لها وجود دائم في الميدان، وبعثات يقودها ممثلون للأمين العام/رؤساء بعثات تتولى أنشطة لحفظ السلام وأنشطة للرصد/المراقبة وأنشطة لبناء السلام، وهيئات تتولى مسؤوليات رصد الجزاءات موجودة بالمقر.

وتنبثق ولايات بعض هذه البعثات عن الجمعية العامة، فيما يتصل بعضها بمواضيع معروضة على مجلس الأمن. وسوف ينصب التركيز في مناقشة اليوم على الفئة الأخيرة من هذه البعثات.

وترد فيما يلي أمثلة قليلة على مختلف أنواع الأنشطة المندرجة تحت العناوين الرئيسية للبعثات التي تتولاها إدارة الشؤون السياسية:

- المستشار الخاص للأمين العام (في القرن الأفريقي)، وتناط به مهمة تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في الجهود الإقليمية لحفظ السلام في منطقة القرن الأفريقي، لكنه غير مقيم بالمنطقة.
- مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وينصب تركيزه على الحالة الخاصة في الصومال. ويتولى المكتب رصد الحالة هناك ومساعدة الصوماليين فيما يبذلونه من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية.
- المكاتب الأربعة لدعم بناء السلام (مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان)، وهي مكاتب ميدانية تعمل من أجل دعم السلام الهش الذي يكون بحاجة إلى رعاية عقب انتهاء صراع عنيف.
- آلية رصد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، ولجنة مكافحة الإرهاب، وهما تنتميان إلى فئة مختلفة. فآلية رصد الجزاءات مكونة من خمسة خبراء وتتولى التحقيق في الانتهاكات ورصد الامتثال لمجموعة محددة من

الجزاءات المفروضة على أحد طرفي الصراع في أنغولا. والهيئة الثانية لجنة جامعة لمجلس الأمن أنشأها في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يحدد برنامجا شاملا لأنشطة تستهدف مكافحة الإرهاب وتطبيق العدالة على الإرهابيين ومَن يأوونهم ويقدمون لهم الدعم والمساعدة. وقد أنشئت أمانة تابعة لشعبة شؤون مجلس الأمن لخدمة لجنة مكافحة الإرهاب.

وقد أضيفت الأنشطة الواردة فيما يلي في السنة الأخيرة: مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والمستشار الخاص للأمين العام (للقرن الأفريقي)، ولجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان الذي سيتحول إلى جزء من بعثة الأمم المتحدة المقبلة في أفغانستان وهي البعثة التي ستُدمج فيها أيضا بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

وقد أسفرت التطورات السياسية المهمة الحاصلة على أرض الواقع عن توسيع نطاق ولايات بعض البعثات وأهمها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما جرى إغلاق بعثات انتهى الغرض منها (مثل البعثة المدنية الدولية لتقديم الدعم في هايتي).

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بناء السلام بعد انتهاء الصراع مفهوم واسع يتناول عملية الانتقال من الصراع إلى السلام.

وتعتبر مكاتب دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع تجربة جديدة نسبيا. وقد أنشئ أول هذه المكاتب في ليبريا في عام ١٩٩٧ كجزء من استراتيجية الخروج لعملية حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا/الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين أنشئت ثلاثة مكاتب أخرى في غينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وطاجيكستان.

ويمكن أن يشار بصفة عامة إلى أربعة أنواع من الحالات تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة في بناء السلام وهي: (أ) الحالة التي لا توجد فيها عملية للسلام، (ب) أو في أثناء عملية سلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة، (ج) أو في أماكن الصراعات المسلحة التي لا توجد فيها عمليات للسلام، (د) أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وهي الحالة التي تنتمي إليها البعثات الأربع التي تتولاها إدارة الشؤون السياسية.

ولا تشكل هذه المكاتب كيانات تشغيلية. فهي لا تعمل في أنشطة التنمية أو إعادة الإعمار.

وهي تمثل ترتيبات انتقالية الغرض الأساسي منها تقديم المساعدة والرعاية للمؤسسات الديمقراطية الهشة التي تنشأ عقب انتهاء الصراع، وتعزيز المصالحات الوطنية، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويماثل مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع حاجة المريض إلى تعاطي الجرعة الكاملة للمضادات الحيوية حتى مع اختفاء أعراض العدوى.

وتسعى هذه البعثات إلى المساعدة في تهيئة وتعزيز البيئة السياسية والأمنية اللازمة لاضطلاع باقي أجزاء منظومة الأمم المتحدة وشركائها الوطنيين والدوليين بالمهمة المنوطة بهم.

وتتولى مكاتب دعم بناء السلام القيام بهذه المهمة بالشكل الموضح بإيجاز فيما يلي:

في البداية، تقوم هذه المكاتب بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة وسائر شركاء منظومة الأمم المتحدة بوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام تضمن تعاضد أهداف المساعدة السياسية والإنمائية.

وثانيا، تقوم عند الاقتضاء بتقديم دعمها السياسي لتعبئة الموارد اللازمة للإجراءات والبرامج المحددة في الاستراتيجية.

وثالثا، تقدم، عن طريق مساعيها الحميدة، الدعم إلى الحكومات المنتخبة حديثا من أجل إدارة المشاكل السياسية والأمنية التي تواجهها هذه الحكومات بدون استثناء في أعقاب إجراء الانتخابات وفي مرحلة ما بعد عملية حفظ السلام. والهدف منها هو المحافظة على السلام ومساعدة هذه المجتمعات في تحاشي السقوط مجددا في دوامة الصراع.

ورابعا، تقوم هذه المكاتب بتسهيل الحوار بين المؤسسات المالية الدولية والحكومة.

وخامسا، وبالنظر إلى أن حالة ما بعد انتهاء الصراع تتأثر وتؤثر عادة في عملية التنمية في البلدان المجاورة، يُطلب إلى مكاتب دعم بناء السلام في أغلب الأحيان المساعدة في تعزيز أجواء حُسن الجوار وتسهيل إجراء الحوار، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وأخيرا، تتولى هذه المكاتب قيادة الأنشطة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتشجيع على احترام حقوق الإنسان أو المشاركة في تخطيطها وتنظيمها، والقيام، عندما تتاح لها القدرة، بتقديم مشورة في إصلاحات القطاع الأمني.

وينبغي مع ذلك التشديد على أن إدارة الشؤون السياسية تتعامل مع إنشاء وإدارة مكاتب دعم بناء السلام بحذر بالغ. فهذه المكاتب لا تنشأ إلا عندما تكون هناك حاجة واضحة لمشاركة دولية مستمرة في مساعدة البلدان الخارجة من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء السلام، ولا بد أن تتوقف هذه المكاتب عن الوجود حالما يتحقق قدر معقول من عودة الأمور إلى نصابها.

وبوضع ذلك في الاعتبار، قامت إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠٠١، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء استعراض للمكاتب الأربعة أسفر عن مجموعة من الدروس المستفادة والتوصيات التي يجري العمل بموجبها في الوقت الحاضر. وتم عمليا إدراج بعض هذه الدروس في مقترحات الميزانية الجديدة المعروضة أمامكم.

الصلة بين ولايات بعض المكاتب والمسؤوليات المنوطة بها

مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

أوصت بعثة لتقصي الحقائق مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى ١١ بلدا في غرب أفريقيا في عام ٢٠٠١ بإنشاء مكتب دون إقليمي. ومثّل ذلك استجابة لرغبة هذه البلدان في وجود نهج متكامل من جانب الأمم المتحدة للتصدي للمشاكل المتعددة الوجوه التي تواجه غرب أفريقيا.

ويتجه كثير من المشاكل الوطنية الذي يؤثر في أحوال قطرية محددة إلى أن يكون انتقاليا في طبيعته وآثاره (ومثال لذلك مشاكل: التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة، واللاجئون، والتحالف بين عديد من الجماعات العسكرية المنشقة ومحاربين قدماء، والاتجار بالمخدرات، والأمراض المعدية). وتتمثل القيمة التي يضيفها المكتب في ضمان التعامل مع هذه المشاكل من منظورات دون إقليمية تتكامل مع الاستجابات الوطنية.

وتنص ولاية المكتب بوضوح على أن يضطلع بمهامه الأساسية مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة المنوطة بهيئات الأمم المتحدة وبعمليات حفظ السلام ومكاتب بناء السلام الموجودة في المنطقة.

وليس لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أي سلطة على هذه العمليات أو المكاتب، أو على أي من أشكال الوجود الإقليمي أو على الوكالات التنفيذية. ومع ذلك

يحتفظ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بعلاقات عمل وثيقة مع جميع هذه الجهات لأغراض الاضطلاع بالولايات التيسيرية/التحفيزية المنوطة بالمكتب.

وعلى ذلك، فإن مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ليس كيانا تشغيليا جديدا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة.

وما لم يعهد الأمين العام إلى المكتب بمهام محددة للمساعي الحميدة، لا يكون بوسع المكتب التعامل مع أي قضايا قطرية بعينها.

وظيفة أمين عام مساعد لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي

تختلف الولايات المنوطة بمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى عن الولايات المنوطة بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. فالمهمة الأساسية المنوطة بمكتب بوروندي هي المساعدة في تنفيذ عملية السلام في بوروندي في حين يُعهد إلى مكتب منطقة البحيرات الكبرى بالنظر في قضايا شاملة للمنطقة تتعلق بالأمن وحقوق الأقليات واللاجئين وما إلى ذلك، وتسهيل التوصل إلى حلول لها عن طريق آلية تتمثل في مؤتمر دولي مشترك مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. والقصد من هذا المؤتمر هو تناول القضايا التي لم يولَ حلها أولوية سواء في اتفاقات لوساكا أو أروشا.

وفي غياب موظف سياسي لبوروندي (أمين عام مساعد أو وكيل أمين عام)، عيّن الأمين العام ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لقيادة جهود الأمم المتحدة الداعمة لجهود التيسير التي يجريها السيد مانديلا في عملية السلام ببوروندي ومن أجل تمثيله في الاجتماعات التي تعقد بشأن بوروندي في أروشا وأماكن أخرى.

وفي وقت لاحق، وبالتشاور مع السيد مانديلا وزعماء المنطقة، تم تعيين الممثل الخاص للأمين العام رئيسا للجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا ولجنتها التنفيذية.

ومع انتقال لجنة رصد التنفيذ إلى بوروندي في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢ وضرورة تفرغ رئيسها لعملها ولعمل لجنتها التنفيذية، أصبح واضحا أن الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لم يعد يستطيع استئناف أداء وظيفتيه.

وبالنظر إلى أن تعيين الممثل الخاص للأمين العام رئيسا للجنة رصد التنفيذ تم بالتشاور مع السيد مانديلا وسواه من زعماء المنطقة، وبالنظر إلى الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لبوروندي، بات ضروريا المطالبة بتخصيص وظيفة أمين عام مساعد لبوروندي للقيام بمهام رئيس لجنة رصد التنفيذ ورئاسة مكتب الأمم المتحدة الجديد في هذا البلد.

المرفق الثاني

النفقات المعتمدة والنفقات المتوقعة التي ستُحمل على حساب الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

البعثة	إجمالي الاحتياجات التقديرية (أ)	النفقات المحملة على الحساب المعتمدة خلال الدورة السادسة والخمسين (ب)	النفقات الإضافية المتوقع اعتمادها خلال الجزء الأول من الدورة السادسة والخمسين المستأنفة (ج)	إجمالي النفقات د (ب + ج)	الولاية الحالية
ألف – البعثات التي أذنت بها الجمعية العامة					
١ – عملية السلام في أمريكا الوسطى	١٨٨ ٥٠٠	١٨٨ ٥٠٠	–	١٨٨ ٥٠٠	سنة واحدة (القرار ٥٦/٢٢٤)
٢ – بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا	١٤ ٧٥٥ ١٠٠	١٤ ٧٥٥ ١٠٠	–	١٤ ٧٥٥ ١٠٠	سنة واحدة (القرار ٥٦/٢٢٣)
٣ – بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان	٧ ٣٥٥ ٤٠٠	٧ ٣٥٥ ٤٠٠	–	٧ ٣٥٥ ٤٠٠	سنة واحدة (القرار ٥٦/٢٢٠)
٤ – المبعوث الخاص للأمين العام في ميانمار	٢٧٧ ٩٠٠	٢٧٧ ٩٠٠	–	٢٧٧ ٩٠٠	سنة واحدة (القرار ٥٦/٢٣١)
المجموع، ولايات الجمعية العامة	**٢٢ ٥٧٦ ٩٠٠**	**٢٢ ٥٧٦ ٩٠٠**	**–**	**٢٢ ٥٧٦ ٩٠٠**	
باء – البعثات التي أذن بها مجلس الأمن					
٥ – مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٦ ٩٢٥ ٨٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٢٥ ٨٠٠	٦ ٩٢٥ ٨٠٠	سنة واحدة (S/2001/1207)
٦ – الممثل الخاص للأمين العام لجنوب لبنان	٩٥٠ ٤٠٠	٢٣٧ ٦٠٠	٧١٢ ٨٠٠	٩٥٠ ٤٠٠	سنة واحدة (S/2001/1168)
٧ – مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال	١ ٨٩٢ ٦٠٠	٢٣٧ ٠٠٠	١ ٦٥٥ ٦٠٠	١ ٨٩٢ ٦٠٠	سنتان (S/2001/1098)
٨ – مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل	١ ٥٤٣ ٤٠٠	٣٣٢ ٦٠٠	١ ٢١٠ ٨٠٠	١ ٥٤٣ ٤٠٠	سنة واحدة (S/2001/1028)
٩ – مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا	١ ٨٣٥ ٢٠٠	٤٤٦ ١٠٠	١ ٣٨٩ ١٠٠	١ ٨٣٥ ٢٠٠	سنة واحدة (S/2001/982)
١٠ – المستشار الخاص للأمين العام في أفريقيا	١٠١ ٩٠٠	١٠١ ٩٠٠	–	١٠١ ٩٠٠	سنة واحدة (S/2001/1032)
١١ – الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	١ ٦٥٤ ٥٠٠	٣٥٩ ١٠٠	١ ٢٩٥ ٤٠٠	١ ٦٥٤ ٥٠٠	سنة واحدة (S/2001/1096)
١٢ – مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو	٢ ٧٢٢ ٧٠٠	٦٧٦ ٣٠٠	٢ ٠٤٦ ٤٠٠	٢ ٧٢٢ ٧٠٠	سنة واحدة (S/2001/961)
١٣ – مكتب الأمم المتحدة في أنغولا	٢ ٣٢٧ ٠٠٠	١ ٩٣٩ ٧٠٠	٣٨٧ ٣٠٠	٢ ٣٢٧ ٠٠٠	ثلاثة أشهر ونصف حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2001/973)
١٤ – المستشار الخاص للأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا	١ ٠٨٩ ٩٠٠	٢٣٠ ٢٠٠	٨٥٩ ٧٠٠	١ ٠٨٩ ٩٠٠	سنة واحدة (S/2001/1179)
١٥ – مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤ ٦٢٨ ٥٠٠	٦٦١ ٥٠٠	٣ ٩٦٧ ٠٠٠	٤ ٦٢٨ ٥٠٠	سنة واحدة (S/PRST/2001/25)

البعثة	إجمالي الاحتياجات التقديرية (أ)	النفقات المحملة على الحساب المعتمدة خلال الدورة السادسة والخمسين (ب)	النفقات الإضافية المتوقع اعتمادها خلال الجزء الأول من الدورة السادسة والخمسين المستأنفة (ج)	إجمالي النفقات د (ب + ج)	الولاية الحالية
١٦ - آلية رصد الجزاءات ضد يونيتا	٧١٣ ٩٠٠	٦١١ ٩٠٠	١٠٢ ٠٠٠	٧١٣ ٩٠٠	ثلاثة أشهر ونصف حتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (قرار مجلس الأمن ١٣٤٧ (٢٠٠١))
١٧ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١ ٤١٣ ٤٠٠	١ ٤١٣ ٤٠٠	–	١ ٤١٣ ٤٠٠	سنة واحدة (S/2001/1183)
١٨ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان	٧٧٢ ٩٠٠	٤٦٣ ٧٠٠	٣٠٩ ٢٠٠	٧٧٢ ٩٠٠	خمسة أشهر حتى ١ حزيران/يونيه (S/2001/446)
١٩ - لجنة مكافحة الإرهاب	٢ ١٢٦ ٠٠٠	٥١٠ ٦٠٠	١ ٦١٥ ٤٠٠	٢ ١٢٦ ٠٠٠	مفتوحة (قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و S/2001/986)
٢٠ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان	٣ ١١٦ ٨٠٠	٧٧٩ ٢٠٠	٢ ٣٣٧ ٦٠٠	٣ ١١٦ ٨٠٠	مفتوحة (S/2001/937)
٢١- فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ٣٢٣ ١٠٠	–	١ ٣٢٣ ١٠٠	١ ٣٢٣ ١٠٠	ستة أشهر (١ شباط/فبراير حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢) (S/2001/139)
٢٢ - فريق الرصد المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١)	٢ ٢٧٦ ٨٠٠	–	٢ ٢٧٦ ٨٠٠	٢ ٢٧٦ ٨٠٠	سنة واحدة حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (قرارا مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢))
٢٣ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	٤ ٠٤٣ ٧٠٠	٤١٢ ٦٠٠	٣ ٦٣١ ١٠٠	٤ ٠٤٣ ٧٠٠	سنتان (S/2001/1129)
المجموع، ولايات مجلس الأمن	**٤١ ٤٥٨ ٥٠٠**	**١١ ١١٣ ٤٠٠**	**٣٠ ٣٤٥ ١٠٠**	**٤١ ٤٥٨ ٥٠٠**	
المجموع، الجمعية العامة ومجلس الأمن	**٦٤ ٠٣٥ ٤٠٠**	**٣٣ ٦٩٠ ٣٠٠**	**٣٠ ٣٤٥ ١٠٠**	**٦٤ ٠٣٥ ٤٠٠**	

موجز

المبالغ التي خصصتها الجمعية العامة للبعثات السياسية الخاصة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣:		٩٨ ٣٣٨ ٧٠٠
إجمالي النفقات التي اعتمدتها الجمعية العامة أثناء دورتها السادسة والخمسين	٣٣ ٦٩٠ ٣٠٠	
النفقات الإضافية المطلوب اعتمادها أثناء الجزء الأول من الدورة السادسة والخمسين المستأنفة	٣٠ ٣٤٥ ١٠٠	
المجموع (المعتمد والذي سيجري اعتماده)		٦٤ ٠٣٥ ٤٠٠
الرصيد غير المخصص من إجمالي اعتماد البعثات السياسية الخاصة بعد إقرار النفقات الموضحة أعلاه		٣٤ ٣٠٣ ٣٠٠